ويبدو ان التوقعات الاسرائيلية إزاء «حقيقة» الموقف الأميركي كانت صحيحة، إذ لم يستمر الموقف الأميركي «المتشدد» لبضعة ايام، حتى كشف على حقيقته في جلسات مجلس الأمن الدولي. وقالت الأوساط الاسرائيلية، تعقيبا على ذلك، انه لم يكن امام الولايات المتحدة من خيار إلّا استخدام الفيتو، لأنها لو فعلت العكس لخلق ذلك سلسلة من ردود الفعل الاسرائيلية التي تصيب اول ما تصيب «المصالح الأميركية في الشرق الأوسط» (موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨٢/١/٢١). فالفيتو الأميركي، إذاً، تفرضه المصالح الأميركية. صحيح ان اسرائيل استفادت من التصويت؛ وهي معنية بتأييد اميركي، لكن الفيتو لم يأت «للتعبير عن الصداقة الأميركية، بل جاء من خلال مصلحة اميركية بعيدة المدى للمحافظة على حرية عمل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وليس للارتهان لمناورات الاتحاد السوفياتي وحلفائه في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

اما بالنسبة «للعقوبات» الاقتصادية، فقد اشار تقرير اسرائيلي من واشنطن، الى ان برنامج المساعدات الاقتصادية الأميركية لم يتأثر من الأزمة الأخيرة. ومن المقرر ان يقدم البنتاغون ٣٠٠ مليون دولار مساعدة لاسرائيل خلال العام القادم، إضافة الى ٣٠٠ مليون دولار اخرى في العام الذي يليه. وتبلغ المساعدات العسكرية، حاليا، ١,٤ مليار دولار، إضافة الى ٦٠٠ مليون دولار ستقدم خلال العامين القادمين لتعويض اسرائيل عن صفقة طائرات «الأواكس» للسعودية. ويعرب المسؤولون في واشنطن، حسب التقرير، عن رضاهم لأن شيئا «لم يتغير على الرغم مما طرأ مؤخرا على صعيد العلاقات بين الدولتين؛ فالولايات المتحدة ما زالت مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة لاسرائيل، بل هي مستعدة ايضا لزيادتها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و١٩٨١/١٢/٣١، ص ٦ و ٧). ويضيف التقرير انه اذا ما اجتاز اقتراح البنتاغون، خلال الأشهر القادمة، جميع الاجراءات الادارية، فستحصل اسرائيل، في السنة القادمة، على ٢,٥ مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية.

وهكذا، جرى تطويق «الخلاف» الأميركي ــ الاسرائيلي بشأن قانون الجولان، اذ «لا مصلحة للطرفين في استمراره». وشكلت زيارة دافيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، لواشنطن، والزيارات التي قام بها الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، والرسائل المتبادلة بين رونالد ريغان ومناحيم بيغن، خلفية مناسبة «لتنقية» اجواء العلاقات بين البلدين. ويبدو ان «التسوية» بينهما استندت إلى التزامات متبادلة، تعهدت فيها اسرائيل بعدم القيام مرة اخرى بمفاجآت، على الأقل ليس في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**، ص ٤). وتعهدت الادارة الأميركية، بالمقابل، بإحباط اية عقوبات ضد اسرائيل في مجلس الأمن، على ان يصار بعد ذلك الى بحث مصير مذكرة التفاهم التي الغيت، وامكانية استئناف مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل.

هيغ يزور اسرائيل: وفي هذا الإطار، قام الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، بجولتين في المنطقة، زار خلالهما كلاً من مصر واسرائيل في النصف الثاني من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وتركزت اهداف الزيارتين في بحث العوامل التي تساعد على استئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل قبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم. وكانت زيارة هيغ الأولى، حسب قول المصادر الاسرائيلية، في إطار السعي للتعرف على مواقف الطرفين، ومنع خلق وضع يمكن اسرائيل من «التهرب» من تنفيذ مرحلة الانسحاب النهائي من سيناء؛ حيث يدرك هيغ ان مشاكل مفاوضات الحكم الذاتي كثيرة ومعقدة، وان نقطة الانطلاق لكل من الموقفين الاسرائيلي والمصري متناقضة. فمصر ترى في الحكم الذاتي طريقا للانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة كيان فلسطيني مرتبط بالأردن، فيما ترى الحكومة الاسرائيلية بالحكم الذاتي «تسوية دائمة في المناطق الى جانب ضم واقعي او غير مباشر للضفة الغربية» (دانيال بلوخ، **دافار**، ١٩٨٢/١/١٥).

وقد اكد شارون هذا الموقف الاسرائيلي المتصلب، بعد لقائه مع وزير الخارجية الأميركي، حينما قال: ان اسرائيل لن تعدل من الخطة التي وضعتها، ولن تسمح، بأية صورة، باقامة دولة فلسطينية ثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.